المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

28/06/2013

مسؤولون كبار في الدولة يزورون معتقلي السلفية الجهادية

2013/1-7

جلال رفيق

علمت «المساء من مصدر مطلع أنّ مسؤولين في وزارة العدل، والمندوبية العامة للسجون وممثلي النيابة العامة ووزارة الداخلية قاموا بزيارة سرية لعدد من سجون المغرب، وركزوا على عنابر معتقلي السلفية الجهادية..

وحسب المصدر نفسه فإنّ الزيارة التي قام بها مسؤولون كبار لمعتقلي السلفية الجهادية ستتلوها زيارات أخرى، في إشارة إلى مراجعة ملف عدد من المعتقلين الموزّعين على مختلف السجون في اتجاه إنصافهم، مضيفا أنّ حالة من اليأس والإحباط سادت وسط العديد من السجناء بعد أن كانوا يراهنون على حلّ ملفاتهم وإعادة النظر فيها بعد زيارات سرية سابقة لمسؤولين في كل من وزارتي العدل والداخلية والمديرية العامة لإدارة السجون.

وجاءت زيارة مسؤولين في الدولة لعدد من السجون التي يقبع فيها معتقلو السلفية الجهادية بعد لقاء سرّي جمع، مؤخرا، فعاليات حقوقية وسلفية داخل فندق معروف في الرباط، اعتبرِ الأولَ من نوعه وجمع بين ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، من أجل «فهم مُشترَك للحالة السلفية وسؤال المشاركة في الحياة العامة»، في حين يجري التحضير للقاء جديد من أجل استمرار النقاش بحضور أطراف أمنية ومسؤولين رسميين من داخل مندوبية السجون ووزارة العدل والحرّيات.

وقال أنس الحلوي، الناطق الرسمي باسم اللجنة المشترَكة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، لـ«المساء» إنّ زيارة مسؤولين في الدولة عددا من السجون التي يوجد فيها معتقلو السلفية الجهادية كان «عاديا»، ولم يَجر فتح أي حوار مباشر معهم أوَ وعدهم بتسوية ملفاتهم، مشيرا إلى أنّ اللجنة المشترَكة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين تطالب بإيجاد حل للملف وإنصاف المظلومين بالآلية التي تختارها الدولة، سواء تعلق الأمر بـ«الحوار» أو آلية أخرى، «فالمهمّ لدى اللجنة هو إعادة النظر في ملف معتقلي السلفية الجهادية وإنصافهم».

تتمة ص 7

مسؤولون كبار في الدولة يزورون معتقلي السلفية

جلال رفيق

تتمة(ص01)

وكانت اللجنة المشترَكة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين أحدَ أطراف اللقاء السري داخل فندق بالرباط. إذ اعتبر الحلوي أنّ «حضورهم في اللقاء كان كلجنة حقوقية وتمثيلا لأغلبية المعتقلين من التيار السلفي داخل السجون»، مضيفا أنّ «الهدف من الحضور هو الدفع من أجل حل الملف والإفراج عن كافة المعتقلين».

يشار إلى أنّ اللقاء، الذي نظمه منتدى الكرامة وعدالة والوسيط ومؤسسة قرطبة، جمع كلا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والعصبة المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، ومنتدى بدائل المغرب، والهيئة المغربية لحقوق الإنسان، والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، والشبكة المغربية من أجل الحق في الحصول على المعلومات، إضافة إلى ممثلات عن عائلات المعتقلين السلفيين، في شخص حسناء مساعد وبديعة شوقي (أم حاجب) إلى جانب شخصيات سلفية، مثل حسن الكتاني، عمر الحدوشي، عبد الوهاب رفيقي (أبو حفص) وجلال المودن ومحمد بن حمو وأسامة بوطاهر.

على الدولة أن تُعدّ لطلب انسحاب المينورسو من الصحراء

■ محمد البازغي ■

تعد دورة أبريل 2013 لمجلس الأمن حول الصحراء منعطفا نوعيا في تعامل الأمم المتحدة مع هذا الملف، و يمكن أن نربط إعداد مسودة مشروع القرار الذي توجت به الممثلة السابقة للولايات المتحدة بمجلس الأمن، بعمل اللوبيات التي تدعم البوليساريو والقريبة من الحزب الديمقراطي الحاكم، لكن رد فعل الشعب المغربي القوي الذي رفض في موقف وطني مشرف، أي مس بالوحدة الترابية، هو الذي أثنى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم مقترح مندوبتها، كما كان لهذا الموقف أكبر الأثر على اعضاء مجلس الأمن لإبعاد مشروع توسيع مسؤولية بعثة الأمم المتحدة في الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان. لكني لا أتفاءل كثيرا بالنسبة للمستقبل، خصوصا وان مقرر مجلس الأمن ترك سبف «ديموكليس» على رقبة المغرب في ميدان احترام حقوق الإنسان.

لقد عمل المغرب على بذل كل الجهود من اجل الوصول إلى تسوية سلمية عادلة في صحرائه المسترجعة. وقبل التفاعل الإيجابي مع مخطط دي كويلار، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، الذي أدى إلى وقف إطلاق النار سنة 1991 وقيام بعثة الأمم المتحدة بالصحراء لمراقبة ذلك والإعداد، عن طريق لجن تحديد الهوية، لفائدة الناخبين الصحراويين الذين سيشاركون في استفتاء تقرير المصير.

البعثة الأممية لم تكن عند الانطلاق الية حقوقية أممية، وبالتالي فإن توسيع مهمتها لتشمل مراقبة حقوق الإنسان بالساقية الحمراء ووادي الذهب يعطيها دورا لا يمكن إلا أن ينسف البحث عن حل سياسي متوافق عليه. فمهمتها أصلا تنحصر في مراقبة وقف إطلاق النار وترتيب تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء. لكن الأمم المتحدة لجأت عن اللجوء إلى صناديق الاقتراع بعد فشلها في تحديد هوية كل الصحراويين الذين لهم حق المشاركة في الاستفتاء. ومسؤولية قيادة البوليساريو قائمة في هذا المضمار بسبب رفضها تسجيل عشرات الآلاف من أبناء الصحراء في اللوائح الانتخابية، وهو ما جعل المغرب يرفض تنظيم استفتاء غير ديمقراطي.

قبل المغرب مقرّر مجلس الأمن الداعي إلى إيجاد حل سياسي متوافق عليه. وعمل مع الممثل الشخصي للأمين العام، بدءا من جيمس بيكر، الذي قبل مقترحه الأول الذي رفضته الحكومة الجزائرية وقيادة البوليساريو، وبعده لنسود، الذي أعلن أن حل استقلال الصحراء غير واقعي، ونهاية بكريستوفر روس. وبإعلانه سنة 2007 عن مشروع الحكم الذاتي لحل النزاع، اختار المغرب الطريق الصحيح والموقف الإيجابي حقا من اقتراح مجلس الأمن. فالحكم الذاتي كأرضية للمفاوضات يوفر لأبناء الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهم أغلبية الصحراويين، انتخاب برلمان جهوي، كما يوفر ذلك للأقلية القائمة بمخيمات تيندوف والحمادة. انتخاب برلمان جهوي، أي سلطة تشريعية جهوية تنبثق عنها حكومة يقترحها رئيس يصبغ عليه الملك رداء ممثل الدولة في الجهة. اقتراح الحكم الذاتي لحل نزاع الصحراء، يحفظ ماء الوجه للحكومة الجزائرية ويفسح المجال للبوليساريو للرجوع إلى أرض الوطن وتحمل المسؤولية بإرادة الناخبين، ويرسخ في نفس الوقت الوحدة الترابية للمغرب.

مضى حتى الآن، ما يقرب من ست سنوات على الاقتراح المغربي. هذه المسافة يجب أن تبقى مطروحة أمام الأمم المتحدة وقابلة للتحيين والملائمة طبقا للاجتهادات القانونية التي يعرفها المجتمع الدولي. لكن المغرب، وهو متشبث باقتراحه، لا يمكن أن يظل منتظرا إلى ما لانهاية. إلى حين أن نقيله قيادة البوليساريو كارضية للحوار وتنخرط حقيقة، في مسلسل إيجاد الحل السياسي المنشود، زد على ذلك، أن الممثل الشخصي للأمين العام كريستوفر روس، الذي قبل المغرب أن يتعامل معه مجددا بعد سحب الثقة منه، على ضوء ما قدمه بان كي مون للملك من ضمانات، لا ينصرف إيجابيا مع ما أكده مجلس الأمن من أن المقترح المغربي للحكم الذاتي ينصف بالجدية والواقعية والمصداقية.

لقد باتت الرؤية واضحة الآن، وعلى المغرب أن يتحرك على ثلاثة مستويات: الداخلي والجهوي والدولي.

الأول على المستوى الداخلي: مجلس الأمن دعا إلى إيجاد الية مستقلة وذات مصداقية للقيام بمراقبة حقوق الإنسان. فعلى الحكومة أن تتعامل بكيفية حازمة مع كل قضايا حقوق الإنسان، وتفتح تحقيقا حول كل الخروقات والانتهاكات لحقوق الإنسان التي تطرح، حتى وإن أتت من منظمات منحيزة. البلد يتوفر على الية مستقلة، وهي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمطلوب من الحكومة والإدارات العمومية والسلطات القرائية أن تحترم توصيات هذا المجلس، خصوصا فروعه في العيون والداخلة.

إن تمتيع الساقية الحمراء ووادي الذهب بنظام خاص يفرض نفسه اليوم بكل استعجال، وحبذا أنه لا يمكن للمغرب أن يطبق بشكل أحادي مشروع الحكم الذاتي الذي يحتاج إلى اتفاق الأطراف وتزكية مجلس الأمن، فيجب عليه أن يتجاوز التماطل بإقرار الجهوية الموسعة، فذلك من متطلبات الاختيار الديمقراطي الذي أقره دستور 2011. الجهوية الموسعة يجب أن تنطلق رسميا وبسرعة بالأقاليم الجنوبية على مستوى التشريع والتنظيم. ولاشك أن النموذج التنموي الذي يطرحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سيعطي فحوى ومدلول لهذا الاختيار. لكن تبقى مسؤولية الأحزاب الوطنية الديمقراطية قائمة. إذ عليها أن تعمل على تعبئة الشعب المغربي للانخراط الجدي في الجهوية الموسعة. ومن هنا ضرورة فتح حوار حقيقي وشفاف مع أبناء الصحراء حول المستقبل وكسب قلوب الشباب وإبعادهم عن الوهم المضلل الذي تغذيه دعاية البوليساريو.

الثاني على المستوى الجهوي: واقع الجوار الجغرافي والإنساني والتاريخي مع الجزائر يدفع المغرب لإعادة ترتيب اوراقه مع حكومة البلد الشقيق. وأعتقد انه من الضروري الاستمرار فيما اقترحته الجزائر من تعاون بين عدد من القطاعات الوزارية في البلدين وتوسيع هذا التعاون إلى قطاعات حكومية اخرى.

ويمكن للحكومة المغربية أن تطلب اجتماع لجان ثنائية لدراسة ملفات التهريب و المخدرات والإرهاب، والوصول إلى اتفاقيات ملزمة للطرفين في هذه الميادين، واقتراح لجنة ثنائية خاصة لدراسة بعض الملفات العالقة، من جملتها قضية اراضي الاستعمار التي استرجعها المغرب من جزائريين كانوا يقيمون فيها بصفتهم رعايا فرنسيين، وقضية تعويض وإنصاف المغاربة المطرودين من الجزائر سنة 1976. واخيرا الواحات التي حرم سكان فكيك من استغلالها منذ عقود.

إننا نحتاج اليوم أن نقرأ بأعمق ما حدث ويحدث من تغييرات في منطقتنا. فانهيار نظام زين العابدين بتونس وانهيار نظام القذافي في ليبيا وخطر قيام قواعد الإرهاب في الساحل والصحراء يفرض على المغرب والجزائر تحمل مسؤوليات تاريخية نحو المستقبل وذلك بايجاد صيغ جديدة لبناء اتحاد المغرب العربي كما اقترح ذلك ملك المغرب، وتمكين شمال إفريقيا من ضمان توازنه مع الاتحاد الأوروبي وإعطائها مكانتها المتميزة في الاتحاد من اجل المتوسط مع مسؤولية تمكين المغرب العربي من دعم دول الساحل والصحراء في مشوارها نحو بناء ديمقراطية حقيقية تضمن الحرية والكرامة لشعوبها، وتحمي وحدتها الترابية.

الثالث على المستوى الدولي: إن الدولة المغربية لها الحق اليوم أن تطلب انسحاب بعثة الأمم المتحدة من الساقية الحمراء ووادي الذهب. أما الأسباب فتتجلى في النقط التالية: استمرار احتلال البوليساريو للمنطقة العازلة بين جدار الدفاع والحدود، الدولة مع الجزائر هو الإبقاء انها أراض محررة. فرغم تنبيه المغرب المتكرر لم يقم مجلس الأمن باي إجراء لإرجاع الأمور إلى نصابها.

ولعل الخطر، هو عزم قيادة البوليساريو شنّ حرب ضد المغرب تحت يافطة حقوق الإنسان ومحاولتها الجارية بجعل بعثة الأمم المتحدة اداة وآلية هذه الحرب. كما أن رفض إحصاء اللاجئين لمخيمات تيندوف والحمادة، تحرم هؤلاء من الحماية التي يضمنها لهم القانون الدولي مما فيها حرية اختيار الرجوع الطوعي لوطنهم كما أن غياب هذا الإحصاء يزيل عن البوليساريو اي تمثيلية ويفقده الصفة كطرف متفاوض.

هناك حقيقة قائمة اليوم وهي أن قيادة البوليساريو شجعت عددا من اللاجئين بالمخيمات إلى الانخراط في شبكات التهريب بالساحل والصحراء، تهريب المخدرات وتهريب البشر وتهريب الأسلحة، بل الاتجاه نحو الإرهاب، وهو ما هدد ويهدد الاستقرار والسلام في أقطار المغرب العربي وأقطار الساحل والصحراء.

عليه أن نعي بان قيام المغرب بطلب انسحاب البعثة الأممية من الساقية الحمراء ووادي الذهب يندرج في إطار الشرعية الدولية. فالمغرب قبل عن طواعية في إطار رسائل متبادلة، أن تقوم الأمم المتحدة بتشكيل بعثة أممية في الصحراء في إطار الفصل 6 من الميثاق الذي يركز على دور الوساطة لحل النزاعات، وليس في إطار الفصل السابع الذي يعطي لمجلس الأمن الحق في إقرار تدخل مباشر في منطقة النزاع حتى دون موافقة الأطراف. وقد حان الوقت أن يستعد المغرب لإفشال كل الخطط التي تهدف إلى زعزعة الوضع والاستقرار، وبالتالي الابتعاد عن المنهجية التي تسعى إلى تسوية سلمية يدعو لها مجلس الأمن.

رفض إحصاء اللاجئين في مخيمات تيندوف والحمادة، تحرم هؤلاء من الحماية التي يضمنها لهم القانون الدولي بما فيها حرية اختيار الرجوع الطوعي إلى وطنهم

الأحداث المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

26 ألف طفل يغتصبون سنويا بالمغرب

سنويا يتم اغتصاب أكثر من 26 ألف طفل في المغرب ، بمعدل يومي يتجاوز 71 حالة. أرقام مفزعة تسائلنا عن الآليات والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة الاعتداء على الأطفال . الطفل القاصر أصبح عرضة للانتهاك والاعتداء الجنسي. الضرب والعنف والاغتصاب والتعذيب ..... من أهم أشكال هذا الاستغلال. الفاعلون في مجال الطفولة يطالبون الحكومة بالانكباب والتصدي لآفة اغتصاب الأطفال القاصرين التي أصبحت تهدد صورة ومستقبل المغرب ، من خلال تفعيل الفصل 12 من الدستور وإشراك المجتمع المدني في وضع تصورات المجلس الأعلى للأسرة والطفل وملاءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية .

5/12/10

سعاد شاغل

دراسة

ارتفاع حالات تزويج القاصرات

اللقاء الدراسي الذي نظمه الفريق الاتحادي بمجلس المستشارين كشف بالأرقام على أن حالات تزويج القاصرات تنتشر في المدن بنفس المستوى تقريبا الذي تنتشر به في البوادي، حيث إن 43 في المائة من الطلبات تم تقديمها في المدن، ما يجعل تزويج القاصرات ظاهرة حقيقية في المغرب. فخلال سنة 2010 عرض أمام القضاة أزيد من 44 ألف طلب يندرج ضمن زواج القاصرات، و99 في المائة من هذه الطلبات تتعلق بالفتيات، ووافق القضاة على قبول 92 في المائة من مجموع هذه الطلبات.

الأرقام والمعطيات تؤكد أن الظاهرة تتزايد بنسبة 10 في المائة سنويا، حيث إنه في 2010 تم تزويج 35 ألف قاصر، مقابل 33 ألف زيجة مماثلة عام 2009، و30 ألفا في 2008. وتكشف الإحصائيات نفسها على أن أكثر من 27 ألف قاصرة جرى تزويجها، لا يزيد عمرها عن 17 سنة، وأن ما يزيد عن 13 ألفا منهن لم يتجاوزن بعد 16 سنة، و3257 أخريات هن في سن 15 سنة، أما 69 فتاة من أصل 339 تقدمن بالطلب، فقد حصلن على الإذن بالزواج رغم أن أعمارهن لا تتعدى 14 سنة.

18 في المائة هي نسبة الاعتداءات الجنسية على الأطفال حسب المرصد

لم تشعر وئام وهي تلعب رفقة أختها قرب البئر بعيون تتربص بها وتترصد حركاتها، لتنقض عليها وتغتصب طفولتها. وئام بنت سيدي قاسم والتي بالكاد أكملت العاشرة من العمر، تعرضت لأكثر من 13 ضربة بآلة حادة «منجل» من طرف رجل خمسيني ليغتصبها بوحشية.

قبل هذه الحالة تفجرت في المغرب فضائح اغتصاب عديدة وكثيرة، كان أبطالها شيوخ وشباب وأساتذة، من أشدها عنفا تلك التي ذهبت ضحيتها الشابة «أمينة الفيلالي» التي انتحرت بسبب تزويجها من مغتصبها وبعدها بأيام، تعرضت الطفلة نزهة، ذات 15 ربيعا من مدينة جرف الملح، للاختطاف والاغتصاب من طرف شخص بمساعدة صديق له من سيدي قاسم. المصير نفسه لاقته فطومة بنارودانت .... مأساة الطفلة أمينة ووئام ونزهة وفطومة ... أخرجت المغاربة إلى الشارع في وقفات ومسيرات احتجاجية أبانت عن الحاجة الملحة لتغيير القوانين.

المجتمع المدني ونواب الأمة لم يتركوا الفرصة تمر دون أن ينتفضوا في وجه الحكومة، طالبوا بمواجهة ظاهرة الاعتداء على الأطفال عبر تغيير القانون. أولى المبادرات قادها فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين، من خلال مقترح القانون لتعديل بنود في القانون الجنائي وفي مدونة الأسرة بغاية وضع حد لمآسي زواج القاصرات. مبادرة ثانية من الفريق الاشتراكي بالمجلس ذاته تمثلت في تنظيم لقاء دراسي حضرته فعاليات حقوقية وسياسية وبرلمانية. لقاء توصل إلى الخلاصات نفسها وعبر عن المطالب ذاتها المتضمنة في مقترح فريق التحالف الإشتراكي.

« الطفل في المغرب معرض للعنف بكل أشكاله سواء اللفظي أو الجسدي ، لكن الملفت للانتباه في هذه الآونة هو ارتفاع وتيرة الاعتداء الجنسي على الأطفال »

نجاة أنور رئيسة جمعية «ماتقيش ولدي» كانت تدرك خلال اليوم الدراسي الذي عقد بمجلس المستشارين، والذي حضرته جمعيات المجتمع المدني التي تشتغل في المجال ، أن الأرقام التي ستكشفها ستثير الزوبعة. نسبة اغتصاب الأطفال في المغرب بلغت 26 ألف حالة سنويا، بمعدل 71 حالة تسجل يوميا على الصعيد الوطني. لم تتوقف رئيسة الجمعية عند فضح الأرقام الصادمة والتي كانت لها دلالة كبيرة، بل طالبت بضرورة تفعيل آليات الحماية للأطفال القاصرين الذين أصبحوا عرضة للانتهاك والاعتداء الجنسي. تفعيل الفصل 12 من الدستور من خلال إشراك المجتمع المدني في وضع تصورات المجلس الأعلى للأسرة و الطفل، وألا يبقى التعاطي مع هذا المجلس حكرا على الحكومة، السبيل الأمثل للحد من الظاهرة .

«الطفل في المغرب معرض للعنف بكل أشكاله سواء اللفظي أو الجسدي ، لكن الملفت للانتباه في هذه الآونة هو ارتفاع وتيرة الاعتداء الجنسي على الأطفال » توضح نادية رئيسة جمعية المتخصصين في الإعاقة . تضيف بغصة وحسرة « حتى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لم يسلموا من الاغتصاب ، فالوحوش الآدمية لا تحترم ضعفهم وإعاقتهم، فالحكومة عليها إيجاد الآليات القانونية لمعاقبة الجناة».

التقرير الجهوي لجهة القنيطرة لسنة 2012، يؤكد الواقع نفسه. اغتصاب الأطفال في تزايد ملحوظ. 75 في المائة من القضايا الجنائية لجهة القنيطرة لسنة 2012، مرتبطة بملفات الاعتداء الجنسي على الأطفال. أرقام دفعت رئيسة جمعية «ما تقيش ولدي» إلى دق ناقوس الخطر. رئيسة الجمعية نادت بالانكباب والتصدي لآفة اغتصاب الأطفال القاصرين التي أصبحت تهدد صورة ومستقبل المغرب، داعية إلى ملاءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية. الأطفال المودعون بالمؤسسات الإصلاحية هم أيضا عرضة للاستغلال. التقرير الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول مراكز حماية الطفولة: طفولة في خطر، يرسم هو الآخر صورة قاتمة عن واقع هذه المراكز، وعلى أوضاع نزلائها الأطفال ومشاكل واختلالات تدبيرها .

وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية من خلال «الخطة الوطنية لحماية الطفولة» وعبر إعمال خطة العمل الوطنية للطفولة 2006/2015 «مغرب جدير بأطفاله» وضعت برامج لحماية و التكفل بالأطفال المهملين، والأطفال في وضعية الشارع، الأطفال ضحايا سوء المعاملة والعنف والاستغلال، الأطفال المودعين في المؤسسات والأطفال في نزاع مع القانون. استراتيجية لم تتمكن من الحد من الاعتداء على الأطفال الذي يتخذ أشكالا متعددة كالتعنيف، والضرب، والمعاملة اللاإنسانية وتبقى جرائم الاغتصاب الأكثر ترويعا. أرقام المرصد المغربي لحقوق الطفل تؤكد الواقع وبالأرقام. فنسبة الاعتداءات الجنسية على الأطفال شكلت 18 في المائة من مجموع الحالات التي توصلت بها مراكز الاستماع وإعادة التأهيل التي تشرف عليها الهيئة. معظمها من المقربين إليهم، مما يخلف جرحا نفسيا يصعب تجاوزه في حال أبقى المغتصب على الطفل حيا.

الأقارب مازالوا يشكلون المغتصب الأول

المرصد الوطني لحقوق الطفل صنف حالات الاعتداءات الجنسية بالوسط القريب على الشكل التالي : بالنسبة للآباء تصل النسبة إلى 6% والحراس بنسبة 6% ورجال التعليم بنسبة 9 % والتلاميذ بنسبة 3 % والجيران بنسبة 21 % والأقارب بنسبة أقل من 5 سنوات 10 % من 6 إلى 10 سنوات 22 % من 11 إلى 15 سنة 46 % من 16 إلى 18 سنة 12 %.

وبذلك يكشف المرصد أن أعمار ضحايا الاغتصاب الجنسي تتراوح ما بين 6 و 14 سنة من الجنسين ومختلف المستويات الاجتماعية مع ارتفاع ملحوظ داخل الأوساط المفككة.

الرباط

يوم دراسي حول إدماج الثقافة الحسانية في منظومة التربية والتكوين

وفاء الرهوني*

6/17

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الخميس، بمقر مؤسسة محمد السادس بالرباط يوما دراسيا حول إدماج الثقافة الحسانية في المنظومة التعليمية.

ويهدف اللقاء، المندرج في إطار جهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان في النهوض بالحقوق الثقافية، خاصة اللغوية منها، وحفظ التراث وكذا إعمال مقتضيات الدستور الجديد للمملكة الذي نص على كون الثقافة الحسانية مكون من مكونات التعبيرات الثقافية المغربية ورافدا أصيلا للهوية المغربية، إلى فتح نقاش علمي ورصين حول موقع الثقافة الحسانية في السياسات العمومية خاصة منها قطاع التربية والتكوين.

وسينطلق النقاش خلال هذا اللقاء من الأرضية التي أنجزتها مجموعة بحث ودراسات حول ساحل الصحراء بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء تحت عنوان «من أجل إدماج الثقافة الحسانية في المقررات الدراسية». وهي أرضية تتضمن عدة اقتراحات وإجراءات تهم وضع إطار بيداغوجي يأخذ بعين الاعتبار تناقل الموروث الثقافي الحساني بين الأجيال وإدماجه في صلب العملية التعليمية داخل الأسرة والمدرسة على حد سواء، والعمل على إدراج الحسانية كثقافة في المناهج التعليمية الخاصة بالأقاليم الصحراوية وذلك في إطار تفعيل جهوية البرامج المنصوص عليها في الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وتضمن برنامج اللقاء تقديم أرضية :«من أجل إدماج الثقافة الحسانية في المقررات الدراسية» من خلال جملة من العروض حول «إدماج الثقافة الحسانية في المنظومة التعليمية من خلال تجربة إرساء المنهاج التربوي الجهوي» و«التربية على القيم من خلال الأمثال الحسانية» و«مشروع إدماج الثقافة الحسانية في المقررات الدراسية: -مادة التاريخ نموذجا-» و«مساهمة في مشروع إدماج الثقافة الحسانية في البرامج التعليمية : من خلال تجربة فصلية، في مادة الفلسفة بالجذوع المشتركة» و«إرساء المنهاج المحلي : تجربة أكاديمية وادي الذهب – لكويرة نموذجا» و«البرامج الجهوية في التعليم الجامعي، جامعة ابن زهر».

(*) صحافية متدربة

متفرقات

قافلة التربية على حقوق الإنسان في زيارة لمآثر إقليم الحسيمة

الحسيمة: خالد الزيتوني

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بتعاون مع دار الطالبة بالدريوش، قافلة التربية على الذاكرة والمواطنة لفائدة تلميذات إقليم الدريوش، وذلك يوم الأحد 23 يونيو الجاري .

وتضمن برنامج القافلة، التي استفادت منه تلميذات مختلف إعداديات و ثانويات إقليم الدريوش، زيارة مجموع المآثر التاريخية والتراثية الكائنة بجماعات دائرة بني بوفراح بإقليم الحسيمة، حيث أشرف الأستاذان ابراهيم بومي وحكيم المسعودي على تقديم شروحات حول هذه المواقع الأثرية و أهميتها في حفظ الذاكرة الجماعية، كما تم استقبال فعاليات هذه القافلة التلاميذية من طرف أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان و أطرها الإدارية بمقرها بالحسيمة.

ويندرج تنظيم هذه القافلة حسب تصريح عضو اللجنة محمد الحموشي للجريدة في إطار مسلسل متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الحفظ الإيجابي للذاكرة، وكذا تفعيل برنامج تدعيم أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، بهدف المساهمة في مأسسة التربية على حقوق الإنسان داخل الأوساط المدرسية .

مشاركون في القافلة

politique
INSTITUTIONS

Nouvelle Constitution, deux ans déjà...

- Le Parlement commence à se familiariser peu à peu avec ses nouveaux pouvoirs.
- Les élites politiques n'arrivent toujours pas à se faire aux changements qu'apporte la nouvelle Constitution.
- La monarchie est, à ce jour, le seul acteur à ne pas déroger aux attributions expressément réservées par la loi suprême.

Deux ans après l'adoption de la nouvelle Constitution, une question s'impose : où en est-on dans sa concrétisation ? Certains constitutionnalistes estiment, par prudence, qu'il est prématuré de faire un bilan de la mise en œuvre de la loi suprême. Nous sommes encore, arguent-ils, au début de sa pratique. Cela d'autant que nous sommes devant un véritable contexte novateur. Les cinq premières Constitutions ne sont que des variantes d'une seule. Celle de juillet 2011 met en place un référentiel politique et institutionnel différent qui repose sur la séparation et l'équilibre des pouvoirs.

Bref, il y a encore des mécanismes à mettre en place, des rouages à graisser et faire tourner. Le texte est ouvert. Il renvoie, dans pas moins de 20 domaines, à des lois organiques ou ordinaires complémentaires. Son interprétation va instaurer, progressivement, une coutume. On parle de *«l'écriture de la Constitution par la pratique»*. Il faut dire aussi qu'en ces deux premières années de la nouvelle Constitution, seule une loi organique a été promulguée. Et encore, dans des conditions pour le moins extraordinaires.

Treize autres textes attendent toujours leur tour. Six devraient voir le jour avant la fin de cette année, si l'on en croit le fameux agenda législatif du gouvernement dans sa version rendue publique en janvier dernier. Et ce sont ces 13 lois organiques qui donneront corps au texte constitutionnel. Le gouvernement aura-t-il suffisamment de temps pour les faire adopter, dans des conditions optimales, avant la fin de son mandat ? Il est permis d'en douter, à en juger par le rythme avec lequel il avance dans ce chantier. Sans parler, bien sûr, des autres textes qui viennent en appoint, soit pour réorganiser des institutions déjà existantes ou pour mettre à jour un arsenal juridique devenu obsolète.

Question : pourquoi ne pas faire contribuer le Parlement ? A priori, rien n'empêche les députés de participer activement à cet effort législatif. Cela d'autant que son domaine d'intervention s'est considérablement élargi depuis la promulgation de la nouvelle Constitution, le 29 juillet 2011.

Dynamique constitutionnelle

Le domaine de la législation a été étendu, celui du contrôle du gouvernement et autres administrations, établissements et institutions publiques renforcé. Plus encore, le Parlement a même vu ses attributions englober un autre domaine, celui d'évaluer les politiques publiques.

En réalité, durant ces deux dernières années, le Parlement a commencé à émerger lentement de sa position marginale dans laquelle le cantonnaient les précédentes Constitutions. Il n'est, certes, pas encore tout à fait au centre de la prise de décision et de la production des politiques publiques, mais il recouvre peu à peu des pouvoirs. Le récent différend relatif à l'application de l'article 100 entre le gouvernement (majorité) et l'opposition est un exemple de cette dynamique que le nouveau texte constitutionnel a mise en place. Auparavant, les parlementaires, principalement ceux de l'opposition, ont réservé un accueil plutôt méfiant à l'agenda législatif que le gouvernement s'est cru en devoir de remettre à l'institution législative. Les élus y ont vu une tentative d'accaparer un domaine qui leur revient, en partie, de droit, selon la nouvelle Constitution : celui de la législation. Ils ne voient pas non plus d'un bon œil que presque toutes leur propositions de lois, aujourd'hui au nombre de 80 dont plusieurs propositions de lois organiques, en sont encore au stade de l'examen. Et ce, quand elles ne sont tout simplement pas retirées du circuit pour motif que le gouvernement est en train de travailler sur les mêmes textes de loi. Cela alors que le chef du gouvernement insistait, au lendemain de son investiture, sur *«la mise en œuvre participative et démocratique de la Constitution»*. Rien de surprenant, puisque le même chef du gouvernement a vite fait de se mettre en contradiction avec ses propres déclarations à l'occasion de l'adoption de la loi organique relative à la nomination aux hauts postes de responsabilité.

C'est peut-être le texte qui a été adopté le plus rapidement. La suite viendra avec les contestations qui ont accompagné le dialogue national sur la réforme de la justice devant aboutir au toilettage de l'arsenal juridique existant en le domaine. Cette tendance s'est confirmée plus tard avec un autre dialogue national, celui relatif à la société civile et l'élaboration de la douzième loi organique, sur l'échelle des priorités du gouvernement, qui porte sur les modalités de mise en œuvre et l'organisation de la législation populaire, donc de la démocratie participative.

Éveil de la société civile

C'est sans doute ce qui a poussé les partis politiques, principalement ceux de l'opposition, à accuser le gouvernement de lenteur, voire d'entrave, à la mise en œuvre de la Constitution. Et quand bien même on lui prête une volonté d'aller de l'avant dans ce chantier, c'est dans une optique d'interprétation «présidentielle» du texte constitutionnel. En plus de l'initiative des lois, on lui reproche de vouloir interpréter selon sa vision certains articles, notamment l'article 100, relatif aux questions de politiques générales, et l'article 10 qui porte sur les droits et les nouvelles attributions de l'opposition. Bien sûr, c'est entre les pouvoirs exécutif et législatif que la Constitution est rude-

ment mise à l'épreuve. Les débats de la Loi de finances et des textes relatifs aux nominations aux hauts postes et aux garanties accordées aux membres des Forces armées royales, en sont des exemples. Ce dernier texte a ceci de particulier qu'il a posé une problématique plus large dans l'articulation des champs d'implication non seulement des pouvoirs exécutif et législatif mais aussi des instances de bonne gouvernance et de la société civile. Le débat initié à cette occasion par les associations des droits de l'Homme et l'avis consultatif émis par le CNDH, représentent une ouverture inédite sur une participation plus large de la population dans le processus législatif. C'est également un signe de l'éveil de la société civile et sa pleine conscience des nouveaux pouvoirs que lui accorde la nouvelle Constitution. Cela dit, les instances de bonne gouvernance posent une autre problématique constitutionnelle. Les observateurs de la scène politique auront d'ailleurs noté une certaine crispation entre l'institution parlementaire et le CNDH. Cela n'a rien à voir avec les deux institutions dans l'absolu, note-t-on. Cette tension est plutôt d'ordre politique. Le PJD, la première force parlementaire (107 députés, 27% des sièges), accuse le CNDH d'avoir écarté ses militants et sympathisants au moment de la mise en place de ses différentes instances. Depuis, le courant passe plutôt mal. Certaines demandes de saisine du conseil, pour avis, émanant principalement des groupes parlementaires de l'opposition, n'ont jamais abouti faute de coopération du PJD. Mais c'est un autre débat.

Celui qui se pose aujourd'hui, du point de vue constitutionnel, est d'un autre niveau. D'abord, qui est censé préparer les lois portant sur leur organisation ? Le gouvernement a tenté, dans une première mouture de son plan législatif, d'en confier le soin au Cabinet royal avant de se raviser. Le Parlement a appris à ses dépens, lorsqu'il a tenté de faire comparaître, devant une de ses commissions, le président du CCME (Conseil de la communauté marocaine à l'étranger) que ces instances ne sont pas redevables de compte à l'institution législatif. Le Conseil constitutionnel a bien insisté sur leur indépendance de tout pouvoir, qu'il soit exécutif ou législatif. Ce qui n'empêche pas le gouvernement et le Parlement de prendre l'initiative d'élaborer les lois les encadrant.

Conseil constitutionnel, implication encore timide

En définitive, la relation entre ces instances de bonne gouvernance et les institutions représentatives est l'un des nombreux points qui restent encore à affiner par la pratique constitutionnelle. Ce qui nous ramène encore une fois à l'urgence de la promulgation de la loi organique relative à la Cour constitutionnel (8e sur l'échelle des priorités du gouvernement, elle devrait voir théoriquement le jour avant la fin de cette année). Car c'est grâce à ce genre de situation que se construit la jurisprudence constitutionnelle. Or, à ce jour, le Conseil constitutionnel était plutôt occupé à démêler les contentieux électoraux : plus de 80 décisions (sur une centaine) depuis les élections de novembre 2011. Ses autres interventions en dehors du contentieux électoral sont très limitées.

En attendant la promotion effective du conseil en véritable Cour constitutionnelle, se pose la question si la justice constitutionnelle sera par ce fait, promue, elle-même, du statut d'un «pouvoir secondaire» à un acteur principal de l'interprétation du texte de la Constitution.

En somme, ces deux années de pratique constitutionnelle sur le texte de 2011 l'auront montré : nos politiciens n'arrivent toujours pas à mesurer l'étendue de la marge de manœuvre qui leur est offerte.

Ce qui fait dire à un analyste politique que *«nous avons un texte très avancé, mais dont l'interprétation est confiée à des élites encore sous l'effet d'une culture politique archaïque. C'est pour dire que nous avons un texte avancé dont la mise en œuvre nécessite des hommes politiques qui le respectent et non ceux qui le craignent ou qui en minimisent la portée»*.

Cela étant, seule la monarchie, en tant qu'acteur institutionnel décidément très en avance sur la classe politique, a tenu, de l'avis des constitutionnalistes, à ne pas déroger aux attributions que lui confère, pour la première fois expressément, le texte constitutionnel.

«Dans chacun de ses actes, il est commandeur des croyants dans le domaine religieux et chef de l'Etat dans le civil, le Roi a toujours tenu à se conformer au cadrage général prévu par la Constitution», explique ce constitutionnaliste. Bien sûr, la dimension arbitrale de ses attributions (art.42) est toujours présente. Il tient à en faire un usage dans le cadre expressément prévu par le texte constitutionnel ■

TAHAR ABOU EL FARAH

Questions à

ABDERRAHMANE BANIYAHIA
■ Professeur de droit constitutionnel

«Les acteurs politiques n'ont pas encore intégré le changement»

■ La Vie éco : Deux ans après, comment les élites politiques réagissent à la nouvelle Constitution ?

■ Le grand problème de cette Constitution est qu'elle a été élaborée dans l'urgence. Cela ne veut pas dire que les réformes constitutionnelles ne faisaient pas partie de l'agenda de l'Etat. Seulement que les acteurs politiques, les partis politiques en particulier, ne s'y attendaient pas avec cette célérité. Il ne s'attendaient pas non plus à ce qu'on leur demande leur avis, eux qui ont toujours, même dans leurs demandes les plus audacieuses, raisonné selon ce que voudrait la monarchie. Le discours du 9 mars 2011 représente une manière inhabituelle de voir les choses. Les partis ont été pris de court. Il ne leur a pas été demandé ce qui est acceptable, mais ce qu'ils voulaient. Ce défaut de culture constitutionnelle et politique jette aujourd'hui son ombre sur la mise en œuvre de la Constitution. Or, la Constitution telle qu'elle a été élaborée ressemble beaucoup plus à un programme. C'est un édifice dont seuls les gros œuvres ont été réalisés, tout le reste est à faire. Et lorsqu'on y regarde de près, on s'aperçoit que presque rien n'a été fait. Nous sommes en phase de construction et de fondation sociétale. Nos politiques mesurent-ils la responsabilité devant laquelle les met ce grand bouleversement ? On a malheureusement l'impression que la machine continue à tourner avec la même manière et la même mentalité d'avant juillet 2011.

■ Pourquoi la mise en œuvre de la Constitution n'arrive toujours pas à démarrer ?

■ Le problème est que l'acteur politique n'a pas encore intégré le changement. On a l'impression qu'il ne croit pas dans les pouvoirs qui lui ont été confiés. On l'a vu au moment de la nomination d'Abdelilah Benkirane, lorsqu'il a voulu faire valider son programme en conseil des ministres avant de l'exposer devant le Parlement. Il voulait une sorte de bénédiction royale. Heureusement que la monarchie a réagi de manière très positive. Aujourd'hui encore, en sollicitant l'arbitrage royal, l'Istiqlal a donné la preuve de cette incapacité des politiques à assimiler la nouvelle donne constitutionnelle. Ils donnent l'impression de vouloir reproduire l'ancien système sous une forme nouvelle.
Dans la mise en œuvre de la Constitution, il faut suivre le même processus de son élaboration. C'est-à-dire une large consultation. Il faut bien sûr que les acteurs politiques soient d'accord sur les fondamentaux. Or, en deux ans, nous n'avons rien fait, car nous n'avons pas trouvé une formule pour aboutir à un petit consensus. On n'est pas obligé de se mettre d'accord sur tout. Le reste peut se mettre en place progressivement par l'amendement des lois, s'il le faut. Mais, il ne faut surtout pas se limiter à quelques commissions pour boucler le travail. Le pire c'est que cette transformation politique nécessite un minimum de consensus dans une conjoncture de crise économique et sociale. Il faut prendre conscience que ceux qui sont aujourd'hui au gouvernement peuvent être demain dans l'opposition, ils doivent donc agir en ce sens. Surtout que l'opposition est devenue partie intégrante du système politique.

■ Peut-on rattraper le retard dans ce qui reste de l'actuel mandat du gouvernement ?

■ C'est un débat profond qu'il faut ouvrir. La Constitution comporte des principes fondamentaux qu'il faut clarifier. Quand on parle par exemple de liberté, fait-on référence aux libertés individuelles ou collectives ? Faut-il regarder le citoyen comme individu ou comme membre d'un groupe ou d'une collectivité. Dans un Etat rationnel, le citoyen existe en tant qu'individu. C'est donc une question centrale. Et un Etat ne peut se réclamer démocratique que s'il règle cette question. De même pour la liberté d'opinion et de pensée, comment la dissocier de la liberté de conscience ? Chacun y va de son interprétation. La hiérarchisation des lois, l'égalité entre les citoyens posent également une problématique. Très peu d'élites osent s'engager dans ce débat.
Maintenant, sur le plan pratique, ce qui reste dans le mandat de l'actuel Parlement est tout à fait suffisant pour promulguer toutes les lois nécessaires. Pour peu qu'il y ait de la volonté politique. Et si tout se passe bien, dans quatre ans, nous aurons mis le projet sur les rails et nous aurons bâti un édifice complet.

AVEC SES MOTS À ELLE

Caravane de dépistage du Sida, régions les plus touchées par la maladie, Agadir est-elle vraiment un point névralgique ? La Conférence internationale sur le sida a-t-elle apporté du nouveau dans le combat contre cette maladie ? Eclairage de la présidente de l'ALCS.

24,25/196

Par **Hakima Himmich**

LE TEMPS : Quel message voudriez-vous véhiculer à travers la Caravane de dépistage du sida que vous avez organisée le 1er juin ?

Hakima Himmich : La Journée nationale de dépistage vise à élargir l'accès au dépistage. Au Maroc, le nombre estimé de personnes vivant avec le VIH s'élève à 32 000, dont 80% l'ignorent. Les données publiées par le ministère de la Santé indiquent également que 60% des patients n'arrivent au circuit de la prise en charge médicale qu'à un stade tardif de la maladie. Pourtant, les études ont montré que plus le traitement est précoce, plus il est efficace et permet d'interrompre l'évolution du virus. Malgré les efforts du ministère de la Santé et de ses partenaires associatifs, notamment les centres de diagnostic de notre association, le nombre de tests réalisés annuellement reste en dessous des estimations. En 2012, 200 000 tests ont été effectués, alors qu'il aurait fallu en réaliser au moins deux millions. D'après des recommandations récentes de l'ONUSIDA, le dépistage doit s'intégrer dans un processus qui comprend le diagnostic, précoce de préférence, la mise sous traitement, qui permet d'interrompre la chaine de transmission en rendant le virus indétectable dans le sang et dans les secrétions sexuelles, et le maintien sous traitement sur le long terme. Le respect de ces diverses étapes est essentiel pour aboutir à un bon résultat et contenir l'avancée de cette maladie.

Pourquoi avoir choisi la région de Souss-Massa-Drâa comme point de départ de cette Caravane ?

H.H : Nous avons choisi la région de Souss-Massa-Drâa, et particulièrement la région d'Agadir pour plusieurs raisons. Tout d'abord la région de Souss-Massa-Drâa est la plus touchée par le VIH/sida avec près de 25% des cas notifiés. Ensuite, notre section à Agadir est la plus importante en matière de programmes de prévention et de prise en charge des personnes vivant avec le VIH. Enfin, le lancement de la Journée nationale de dépistage s'est fait au titre de la Caravane des Droits de l'Homme à l'initiative du Comité régional du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) dans cette région.

Agadir serait, de l'avis de nombreux médecins, un centre focal de cette maladie. Partagez-vous le même avis ?

H.H : Les derniers chiffres du ministère de la Santé confirment que la région de Souss-Massa-Drâa (et pas seulement Agadir) est un point névralgique. La région SMD est de loin la plus touchée par l'épidémie du VIH/sida avec des chiffres préoccupants parmi les populations les plus vulnérables, particulièrement dans les villes d'Agadir, Inezgane, Taroudant et Ouled Taïma. C'est ainsi que, d'après les données du ministère de la Santé, l'infection au VIH dans la région touche les travailleuses du sexe avec une prévalence nationale de 2.6%, elles sont 5.8% à être contaminées par le virus. La contamination résultant de relations homosexuelles vient en deuxième position

Femme fusée

Professeur en médecine, Hakima Himmich est née à Meknès. En 1988, elle met en place l'ALCS dont elle prend la présidence. En 1996, elle est élue *«Femme de l'année»* par les lecteurs du mensuel Femmes du Maroc. De 1997 à 1999, elle est nommée vice-présidente du Comité d'éthique de l'ONUSIDA (Programme commun des Nations Unies sur le VIH/SIDA). En 2004, elle est élevée au rang de Chevalier de la Légion d'Honneur de la République française. Puis, reçoit, en 2008, le Wissam Alaouite. Aujourd'hui, elle est toujours à la tête de l'ALCS, mais est également membre d'un comité d'experts auprès de la direction exécutive de l'Organisation Mondiale de la Santé (section SIDA).

Hakima Himmich, Vice-présidente du Comité d'éthique de l'ONUSIDA

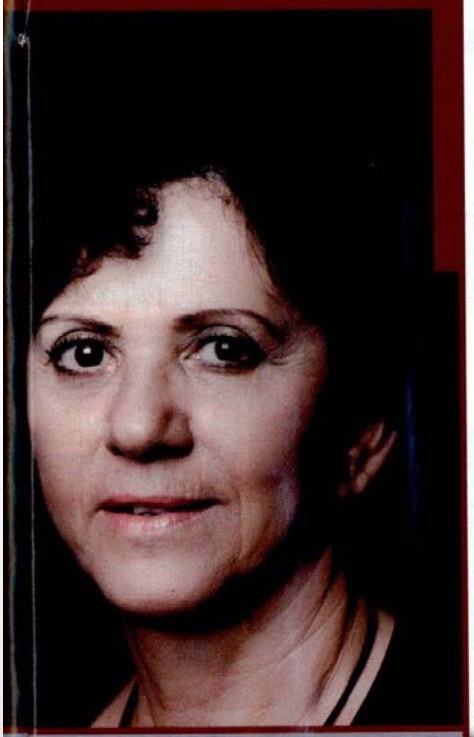

«32 000 Marocains vivent avec le VIH, 80% d'entre eux l'ignorent».

avec une prévalence nationale de 2.5%, 5.6% au niveau de la contamination par le VIH dans la région.

Quelles seraient les raisons qui font d'Agadir une des principales villes de propagation du sida ?

H.H : Cette situation peut s'expliquer par la présence de populations mobiles dans la région (routiers, ouvriers et ouvrières saisonnières, marins pêcheurs...). Cette mobilité accentue la vulnérabilité de ces populations face à l'infection au VIH/sida, que ce soit pour les populations elles-mêmes ou pour leurs partenaires. Les contaminations surviennent dans des milieux très populaires, qui n'ont pas de contact avec les touristes.

De façon générale, est-ce que les Marocains se protègent-ils suffisamment ?

H.H : L'ALCS distribue environ un million de préservatifs par an que nous donne le ministère de la Santé. Si nous en avions trois fois plus, nous les distribuerions tous sans problème. Il reste que beaucoup de personnes n'ont pas conscience du danger et n'iront pas à la pharmacie pour en acheter et se protéger. Si le préservatif était présent partout dans les distributeurs, dans les associations, il y aurait une plus grande conscientisation et donc une plus grande utilisation.

Pourquoi le dépistage du VIH n'est pas généralisé au Maroc ?

H.H : Il y a la peur du regard des autres, la pression sociale. Même si une personne a des doutes, elle mettra beaucoup de temps à franchir la porte d'un centre de dépistage, car elle aura peur de porter seule ce fardeau, peur d'être exclue par la famille. Lors du Sidaction, aucune personne vivant avec le VIH n'a accepté de témoigner à visage découvert. Les autres qui ont accepté nous disent qu'elles souffrent plus de la pression sociale que de la maladie elle-même.

La Conférence internationale sur le sida a eu lieu dernièrement à Washington. Quels en ont été les axes majeurs et a-t-elle atteint ses objectifs?

H.H : Cette Conférence s'est tenue sur le thème *«Renversons la tendance de l'épidémie»*. Nous espérons, à l'horizon 2020, pouvoir enfin renverser la tendance de cette épidémie qui tue et touche une large population à travers le monde. Je peux dire que tous les espoirs sont donc permis. Néanmoins, il est important que les pays riches et organisations internationales se décident à financer encore plus la lutte contre le sida, surtout dans les pays du sud. Il ne faut pas que stigmatiser cette maladie. Aujourd'hui, je pense qu'il existe une véritable volonté politique d'éradiquer cette épidémie.

Propos recueillis par Mohcine Lourhzal